دور العمل التطوعي في تحقيق الأمن المجتمعي وتعزيز الانتماء بالمملكة العربية السعودية

"دراسة ميدانية مطبقة على عينة من المتطوعين بمدينة الرياض"

إعداد

د/ عبدالرحمن عبدالله علي بدوي

أستاذ علم الاجتماع المشارك بكلية الملك خالد العسكرية

بالحرس الوطني، المملكة العربية السعودية

دور العمل التطوعي في تحقيق الأمن المجتمعي وتعزيز الانتماء بالمملكة العربية السعودية "دراسة ميدانية مطبقة على عينة من المتطوعين بمدينة الرياض"

عبدالرحمن عبدالله علي بدوي

تخصص علم الاجتماع، كلية الملك خالد العسكرية بالحرس الوطني، المملكة العربية السعودية.

البريد الالكتروني: nahr888@gmail.com

ملخص الدراسة:

استهدفت الدراسة تحديد دور العمل التطوعي في تحقيق الأمن المجتمعي في المملكة العربية السعودية، من خلال تحديد دور العمل التطوعي في تحقيق كل من الأمن الصحي، الأمن السكني، الأمن الاجتماعي، الأمن الاقتصادي في المجتمع السعودي، وتحديد أهم المشكلات التي تواجه العمل التطوعي في تحقيق الأمن المجتمعي وكذلك المقترحات لتفعيل دور العمل التطوعي في تحقيق الأمن المجتمعي في المملكة العربية السعودية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من (66) متطوعاً بجمعيات (تكاتف، إنسان، سفراء التطوع، مساعي الخيرية) كما اعتمدت الدراسة على أداة استبيان كأداة رئيسة لجمع البيانات. وقد أكدت نتائج الدراسة أن من أهم مؤشرات تحقيق الأمن الصحي تسهيل حصول المواطن على خدمات التأمين الصحي، الاهتمام بخدمات الوقاية والعلاج من الأمراض المنتشرة في كل منطقة، تقديم خدمات صحية للفقراء بسعر رمزي. ومن أهم مؤشرات تحقيق الأمن السكني توفير مساكن مؤقتة للحالات المتضررة، المساهمة في بناء وحدات سكنية للفقراء، مطالبة الجهات الحكومية بتوفير المسكن الصحي للفئات الأولى بالرعاية، ومن أهم مؤشرات تحقيق الأمن الاجتماعي المساهمة في تنمية الوعي بترشيد الاستهلاك، المساهمة في تقليل مخاطر العنف في المجتمع، زيادة الإحساس بالولاء والانتماء للمجتمع. ومن أهم مؤشرات تحقيق الأمن الاقتصادي مساعدة العاطلين عن العمل على إقامة مشروعات صغيرة، توفير الاحتياجات الأساسية لغير القادرين، المساهمة في زواج الفتيات الفقيرات. تحددت أهم مشكلات العمل التطوعي في عدم استثمار الموارد البشرية بالمؤسسات التطوعية بشكل جيد، عدم التنسيق بين المؤسسات التطوعية في تحقيق أهدافها، عدم التقييم المستمر لإنجازات المؤسسات التطوعية في المجتمع السعودي، أما أهم المقترحات فكانت نشر التجارب الناجحة للمؤسسات التطوعية في مجال تحقيق الأمن المجتمعي، التنسيق بين المؤسسات التطوعية من أجل تحقيق أهدافها بشكل تكاملي، تفعيل إستراتيجية التسويق الاجتماعي لمبادرات تحقيق الأمن المجتمعي.

الكلمات المفتاحية: العمل التطوعي، الأمن المجتمعي، تعزيز الانتماء.

The Role of Volunteer Work in Promoting Community Security and Strengthening Belonging to the Kingdom of Saudi Arabia: A Field Study Administered to a Sample of Volunteers in Riyadh

Abdul-Rahman Abdullah Ali Badawy

Sociology, King Khalid Military College, National Guard, Saudi Arabia.

Email: nahr888@gmail.com

Abstract:

The study aimed to define the role of volunteerism in achieving community security in the Kingdom of Saudi Arabia، by defining the role of volunteerism in achieving health security، residential security، social security، and economic security in Saudi society، and to identify the most important problems facing volunteerism in achieving community security as well Proposals to activate the role of volunteerism in achieving community security in the Kingdom of Saudi Arabia. The study relied on the descriptive approach، and the study sample consisted of (66) volunteers in associations (togetherness، human being، volunteer ambassadors، charitable endeavors). The study also relied on a questionnaire tool as a main tool for data collection. The results of the study confirmed that the most important indicators of achieving health security is facilitating citizen access to health insurance services، attention to prevention and treatment services for diseases spread in every region، providing health services to the poor at a nominal price. the most important indicators of achieving housing security, were providing temporary housing for the affected cases, were in building housing units for the poor، requiring government agencies to provide health housing for the first categories of care، and among the most important indicators of achieving social, were contributing in developing awareness of rationalization of consumption، contributing in reducing the risks of violence in society، increasing a sense of loyalty and belonging to society. One of the most important indicators of achieving economic security is helping the unemployed to set up small projects، providing basic needs for those unable، and contributing in the marriage of poor girls. The most important problems of voluntary work were identified in the lack of investing human resources in voluntary institutions well، lack of coordination between voluntary organizations in achieving their goals، lack of continuous evaluation of the achievements of voluntary institutions in Saudi society، and the most important proposals were the publication of successful experiences of voluntary institutions in the field of achieving community security، coordination Among the voluntary organizations in order to achieve their goals in an integrated manner، activate the social marketing strategy for initiatives to achieve social security.

Keywords: volunteer work, community security, belonging promotion.

مقدمة:

يتطلب العمل التطوعي في عالمنا المعاصر منهجا وقدرات ومهارات يتعين على المتطوعين اكتسابها والإلمام بتطبيقاتها العملية، فقد أصبحت ثقافة التطوع جزءاً لا يتجزأ من ثقافة المجتمعات المتطورة بما تمثله من منظومة القيم والمبادئ والأخلاقيات والمعايير والرموز والممارسات التي تحث على المبادرة والعمل الإيجابي الذي يعود بالنفع على الآخرين.

كما قد أصبح العمل التطوعي ركيزة أساسية في بناء المجتمع، يختلف في حجمه وشكله واتجاهاته ودوافعه من مجتمع لآخر، ومن فترة زمنية إلى أخرى ويقل حجم التطوع في فترات الاستقرار والهدوء والرخاء ويزيد في الأزمات والكوارث والحروب. (بشير،2001، ص123) فالعمل التطوعي يرسخ مجموعة من القيم لدى القائمين به مثل الاتصال والترابط وتشكيل العلاقات مع الآخرين، ويؤدي إلى نمو الشخصية في المجتمع الإنساني.

كما تعتبر المشاركة التطوعية مورداً أساسياً للمنظمات التطوعية وتعد الثقة والتعاون والمنظمات التطوعية والمعايير المشتركة والشبكات الاجتماعية ذات أهمية للمشاركة في عملية صنع القرار وفي فهم أفضل للسياسة العامة، ولا يمكن أن يتحقق رأس المال الاجتماعي إلا عن طريق المشاركة في التفاعلات الاجتماعية والجماعات التطوعية. (Moleners ،Lebreton ،2005,P77)

ويجب أن تقوم المؤسسات التطوعية بدور إيجابي وأساسي في إشباع الحاجات الإنسانية والتصدي للمشكلات الاجتماعية وخاصة في ظل اتجاه العالم إلى العولمة واقتصاديات السوق فلم يعد من المنطقي أن تتولى الحكومة كل هذه الأمور، بل لابد من إشراك المؤسسات التطوعية في كل جهود التنمية والرعاية خاصة بعد انحسار دور الدولة في ذلك، إضافة للدور الفاعل الذي يمكن أن تقوم به المؤسسات التطوعية في دعم وتنفيذ رؤية المملكة العربية السعودية (2030) وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، والإسهام في تحقق التنمية المستدامة.

وللمؤسسات التطوعية سمات مميزة منها قدرتها على القيام بوظيفة التنشئة الاجتماعية للمشاركين فيها ضمن معيارين هما الاعتماد المتبادل بين الجميع والثقة، وهما عنصران أساسيان في وجود رأس المال الاجتماعي اللازم للتعاون الفاعل، ومنظمات المجتمع المدني توفر شبكات العمل المدني التي يتم في إطارها تعلم التكافل وتطبيقه وتوليد الثقة وتيسير الاتصال وأنماط العمل الجماعي. (مايكل، فولي، 1998م، ص19)

والمشكلات الاجتماعية والمجتمعية هي ثمار التغيير الاجتماعي المستمر والسريع والمتلاحق التي تمر به المجتمعات وعجز المنظمات القائمة عن مواجهة الآثار المترتبة على هذا التغير، لذا يجب على المتخصصين في مهنة الخدمة الاجتماعية العمل على توصيف المشكلات المجتمعية وتحديد العوامل المسببة لها وكيفية التعامل معها ومساعدة المنظمات الاجتماعية على أداء المهام الخاصة بها. (عبد اللطيف، 1997م، ص ص42-43)

مشكلة الدراسة:

لكي تقوم المنظمات التنموية بدورها يجب التعاون والمشاركة الفعالة بين جميع الهيئات والمنظمات والمؤسسات التي تتصل في مجال تنمية المجتمع بالاشتراك مع الأجهزة الحكومية التي تعمل في نفس المجال لوضع خطة زمنية ومواجهة مشكلات المجتمع بناء على عمل جماعي مشترك. (السروجي، 2001م، ص115)

وإن كان المجتمع يتوقع مساهمة ومشاركة أكبر من القطاع الأهلي أو ما يسمى بالمجتمع المدني، حيث يتشكل هذا المجتمع من مجموعة من التنظيمات أو المنظمات التطوعية التي تعمل على تحقيق مصالح الأفراد ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير المجتمع وتضم هذه التنظيمات النقابات والأحزاب السياسية والأندية والتعاونيات والروابط وجماعات الأعمال والجمعيات الأهلية أي كل ما هو غير حكومي، وعلى الكل أن يسعى إلى تطوير وتحديث أدائه حتى يقوم بالدور المنوط به.

ولقد أصبحت المؤسسات التطوعية الأقدر على الاتصال بالقواعد الشعبية الدنيا بحكم طبيعتها التطوعية الشعبية، ومن ثم الأقدر على تلمس حاجاتها ومشكلاتها وتمثل تطلعاتها والتعبر عنها. (السروجي، 2001م، ص244) ومن ثم أصبحت هي الأقدر على تحديث وتطوير خدمات الرعاية الاجتماعية في مجالاتها المختلفة وتحقيق الأمن الاجتماعي في المجتمع اقتصادياً وسياسياً ووظيفياً ومجتمعياً وصحياً وسكنياً.

وتشير نتائج دراسة نيجت أوسكار Negt Oskar 2000م إلى أن منظمات المجتمع المدني والخدمات التي يجب أن تقدم من خلالها تتأثر ببعض المتغيرات كالعولمة والتي تتضمن النسق الاقتصادي للإدارة، متطلبات العمل، القيم والأخلاقيات الناتجة عن التطور التكنولوجي والترقي في المعلومات ومعالجتها.

وقد توصلت نتائج مدحت 2000م إلى ضرورة الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات وضرورة إنشاء شبكة معلومات تربط بين الجمعيات التطوعية، حتى يتسنى بذلك إمكانية تبادل الأفكار والآراء والمعلومات والأبحاث بين تلك الجمعيات.

وكان من أهم نتائج دراسة سليمان2000م ضرورة توحد المؤسسات التطوعية التي تعمل في كل مجال على حدة، وتطوير وتدعيم الخدمات والبرامج والمشروعات التنموية التي تقدمها تلك المؤسسات، وضع برامج عمل متكاملة ومنظومات تتضمن أنشطة وبرامج تنموية لتحقيق الأمن الاجتماعي في المجتمع.

فالأمن الاجتماعي كان ولازال ضرورة من ضروريات الحياة يجب أن تسعي إلية كل منظمات المجتمع سواء الحكومية أو الأهلية، حيث يمثل الأمن عنصراً هاماً من عناصر التنمية والتقدم وسبيل إلي تحسين نوعية حياة المواطن، لا سيما أن الأمن الاجتماعي يتمثل في الأمن الصحي والتعليمي والسياسي والاقتصادي ولقد أصبح الأمن في

هذه النواحي ضرورة في ظل المتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تعيشها المجتمعات حتى يتحقق أقصي قدر من الاستقرار المجتمعي.

ويعتبر الأمن الاجتماعي الركيزة الأساسية لبناء المجتمعات الحديثة وعاملاً رئيساً في حماية منجزاتها والسبيل إلى رقيّها وتقدمها لأنه يوفر البيئة الآمنة للعمل والبناء ويبعث الطمأنينة في النفوس ويشكل حافزاً للإبداع والانطلاق إلى آفاق المستقبل ويتحقق الأمن بالتوافق والإيمان بالثوابت الوطنية التي توحّد النسيج الاجتماعي والثقافي الذي يبرز الهوية الوطنية ويحدد ملامحها، حيث يكون من السهل توجيه الطاقات للوصول إلى الأهداف والغايات التي تندرج في إطار القيم والمثل العليا لتعزيز الروح الوطنية وتحقيق العدل والمساواة وتكافؤ الفرص وتكامل الأدوار.

وقد استهدفت دراسة أبو الوفا، مبروك 1996م التعرف على مدى إسهام الجمعيات الأهلية في تقديم العديد من الخدمات والتي تعكس استفادة المجتمع منها وتحقيق التنمية المجتمعية المستهدفة والأمن الاجتماعي لأفراد المجتمع، وأوصت بضرورة أن تكون أهداف تلك الجمعيات قابلة للقياس ويجب أن يكون بها تنظيم إداري خاص يعكس نشاطات الجمعية للمستفيدين من خلال العمل على تشجيع الابتكار وتنسيق الجهود وتوصيف العمل لكل فرد في الجهاز الإداري بالجمعية، وأوصت بضرورة المشاركة من جميع فئات المجتمع في تحقيق أهداف الجمعية.

وتوصلت نتائج دراسة قنديل، بن نفيسة 1995م إلى أن للدين دوراً رئيساً في قيام الجمعيات التطوعية وصياغة الأهداف العامة لها. وأن الجمعيات الدينية هي الجمعيات النشطة في مجال العمل الأهلي، كما توصلت الدراسة إلى أن علاقة الجمعية بالدولة لها تأثيرها في بقاء تلك الجمعيات أو زوالها، وأن هناك دوراً مهما ينتظر أن تقوم به الجمعيات الأهلية، والسبيل إلى تحقيق ذلك هو تفعيل دور تلك الجمعيات من أجل إحداث النهضة الشاملة في المجتمعات.

وقد أوضحت نتائج دراسة فليوس Fluis1995م العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني بصفة عامة والمؤسسات التطوعية بصفة خاصة في الأرجنتين في القرن العشرين ومدى كونها علاقة تكاملية، وما يعتري ذلك من أزمات وجهود المجتمع المدني لإيجاد التوازن، وأوضحت وجود فشل في تنمية ميكانيزمات للتكامل بين الدولة والمجتمع المدني وصياغة الدولة الحديثة بالشكل الذي ظهر في المجتمعات الغربية وقد أثرت الظروف السياسية والثقافية بشكل متنوع على ذلك. واستناداً على ما سبق تتحدد مشكلة الدراسة الحالية في التساؤل التالي:

. ما دور العمل التطوعي في تحقيق الأمن المجتمعي في الملكة العربية السعودية؟

تساؤلات الدراسة:

يتحدد التساؤل الرئيس للدراسة في: ما دور العمل التطوعي في تحقيق الأمن المجتمعي في الملكة العربية السعودية؟ وينبثق من هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما دور العمل التطوعي في تحقيق الأمن الصحي في المجتمع السعودي؟

2. ما دور العمل التطوعي في تحقيق الأمن السكني في المجتمع السعودي؟

3. ما دور العمل التطوعي في تحقيق الأمن الاجتماعي في المجتمع السعودي؟

4. ما دور العمل التطوعي في تحقيق الأمن الاقتصادي في المجتمع السعودي؟

5- ما أهم المشكلات التي تواجه العمل التطوعي في تحقيق الأمن المجتمعي في الملكة العربية السعودية؟

6- ما أهم المقترحات لتفعيل دور العمل التطوعي في تحقيق الأمن المجتمعي في الملكة العربية السعودية؟

أهداف الدراسة:

يتحدد الهدف الرئيسي للدراسة في: تحديد دور العمل التطوعي في تحقيق الأمن المجتمعي في الملكة العربية السعودية. ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال مجموعة الأهداف الفرعية التالية:

1. تحديد دور العمل التطوعي في تحقيق الأمن الصحي في المجتمع السعودي.

2. تحديد دور العمل التطوعي في تحقيق الأمن السكني في المجتمع السعودي.

3. تحديد دور العمل التطوعي في تحقيق الأمن الاجتماعي في المجتمع السعودي.

4. تحديد دور العمل التطوعي في تحقيق الأمن الاقتصادي في المجتمع السعودي.

5- تحديد أهم المشكلات التي تواجه العمل التطوعي في تحقيق الأمن المجتمعي في الملكة العربية السعودية.

6- تحديد أهم المقترحات لتفعيل دور العمل التطوعي في تحقيق الأمن المجتمعي في الملكة العربية السعودية.

أهمية الدراسة:

- الأهمية النظرية:

1. أصبح للعمل التطوعي دور هام ومتكامل مع القطاع الحكومي في إشباع حاجات أفراد المجتمع المختلفة ومواجهة مشكلاته سعياً لتحقيق الأمن الاجتماعي لكافة فئات المجتمع.

3. تزايد حاجات ومشكلات أفراد المجتمع مع عدم قدرة الدولة بمفردها على إشباعها مما يستوجب ضرورة تعاون كافة القطاعات والمنظمات الأهلية مع الدولة في إشباع تلك الحاجات.

- الأهمية التطبيقية:

1. يمكن أن تسهم الدراسة في وضع خطة عمل إجرائية قابلة للتنفيذ تساعد في تحقيق مؤسسات العمل التطوعي لأهدافها بما يتناسب مع المستجدات المحلية والإقليمية والعالمية المؤثرة في أفراد المجتمع ومشكلاته.
2. قد تمكن الدراسة المتطوعين في الجمعيات الأهلية من تحديد مؤشرات تحقيق الأمن (الصحي، السكني، الاجتماعي، الاقتصادي) عند مشاركتهم في التخطيط للأنشطة والأعمال التطوعية بالجمعيات التي يعملون بها.

حدود الدراسة:

1. الحدود الموضوعية: دور العمل التطوعي في تحقيق الأمن المجتمعي في الملكة العربية السعودية.
2. الحدود البشرية: عينة من المتطوعين بمدينة الرياض.
3. الحدود المكانية: جمعيات (تكاتف، إنسان، سفراء التطوع، مساعي الخيرية) بمدينة الرياض.
4. الحدود الزّمانية: تم تطبيق الدراسة الحالية في جانبها الميدانيّ خلال عام 1440هـ.

مصطلحات الدراسة:

1- مفهوم الأمن المجتمعي: لقد تعددت مفاهيم الأمن المجتمعي وأبعاده في ضوء التحولات التي يشهدها العالم مع بروز أخطار جديدة ومتغيرات تركت آثارها على جميع الأنساق الحياتية سواء منها ما يتعلق بحياة الفرد أو الجماعة، وتجاوزت الأطر التقليدية لمفهوم الأمن المتعلقة بحماية الإنسان من التهديدات المباشرة لحياته، ولذا فإن هذه الدراسة الراهنة تناولت المفاهيم المتعددة للأمن وأبعاده والتحديات التي تواجه تحقيقه مع إبراز مكونات الأمن الاجتماعي ومرتكزاته على مستوياته المحلية والإقليمية والدولية.
وتشير المصادر اللغوية إلى أن كلمة الأمن تقابل مفردة أخري هي الخوف ولذلك فإن الأمن يعني إقصاء الخوف والقلق وتوفير السلامة والطمأنينة.

ويعرف الأمن المجتمعي بأنه الطمأنينة التي تنفي الخوف والفزع عن الأفراد والجماعات في سائر ميادين العمران الدنيوي والاجتماعي وقد قال بعض الحكماء الأمن أهنأ عيش والعدل أقوى جيش وعليه فإن الظلم من أبرز عوامل تهديد الأمن الاجتماعي ونقض دعائمه. (عمارة، 2003، ص ص14-15)

وهناك تشابك في متغيرات الأمن بصورة عامة فالأمن ا المجتمعي مرتبط بالأمن الغذائي والاستقرار الأسري والصحي والتعليمي والاجتماعي وما إشباع الحاجات الفردية المتعددة إلا جزء من مفهوم الأمن المجتمعي.

ولعل أدق مفهوم للأمن بصفة عامة هو ما ورد في القرآن الكريم في قولة سبحانه وتعالي "فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف". (سورة قريش- أية 2-4)

وهذا يعني أن الأمن ضد الخوف ويعني عدم التهديد وقدرة منظمات المجتمع مثل الأسرة والمدرسة ومنظمات المجتمع المدني كالجمعيات الأهلية على تهيئة الظروف الجيدة للحياة والمناخ المناسب للإنسان بعيداً عن الضغوط والتوترات.

ويعرف الأمن المجتمعي إجرائياً في الدراسة الحالية بأنه: حماية كرامة الإنسان بتلبية احتياجاته المعنوية بجانب احتياجاته المادية، تتكفل بتلك الحماية كافة منظمات الدولة وبصفة خاصة منظمات العمل التطوعي كالجمعيات التطوعية، ويتم ذلك في إطار خطة متكاملة لتحقيق الأمن المجتمعي وفق المتغيرات المحلية والإقليمية والقومية، ويحدد أبعاد الأمن المجتمعي في أربعة رئيسية وهي الأمن (الصحي، السكني، الاجتماعي، الاقتصادي).

2- مفهوم التطوع:

يعرف بأنه توظيف واستغلال الأفراد والجماعات غير مدفوعي الآجر في تقديم خدمات إنسانية خارج إطار المؤسسات الحكومية. (Chapman,2018,P87)

كما يعرف بأنه ذلك الجهد أو الوقت أو المال الذي يبذله الإنسان بدافع منه لتحمل مسؤوليات مجتمعه دون انتظار عائد مادي يقابل جهده المبذول. (Harrell,2008,P35)

والعمل التطوعي هو جهود إرادية تعكس مبادرة شخصية تنطلق من مسئولية شخصية وأخلاقية ومسئولية مجتمعية لمساعدة ودعم الآخرين سواء ببذل الوقت أو الجهد دون توخي أهداف ربحية أو تجارية. ويوصف العمل التطوعي بصفتين أساسيتين تجعلان تأثيره قوياً في المجتمع وفي عملية التغيير الاجتماعي، وهما:

أ- قيامه على أساس المردود المعنوي أو الاجتماعي المتوقع منه، مع نفي أي مردود مادي يمكن أن يعود على الفاعل.

ب- ارتباط قيمة العمل بغاياته المعنوية والإنسانية. ولهذا السبب يلاحظ أن وتيرة العمل التطوعي لا تتراجع مع انخفاض المردود المادي له، إنما تتراجع القيم والحوافز التي تكمن وراءه. (Kenneth,2006,P16)

ويعرف التطوع إجرائياً في الدراسة الحالية بأنه: توظيف واستغلال الأفراد والجماعات غير مدفوعي الآجر في تحقيق الأمن المجتمعي بأبعاده الأربعة وهي الأمن (الصحي، السكني، الاجتماعي، الاقتصادي).

3- العمل التطوعي في المجتمع السعودي:

تكمن أهمية العمل التطوعي كون الخدمات التي يقدمها تستطيع القيام بثلاث مهام رئيسة في نطاق دفع المجتمع على طريق التطور والتنمية، وتتمثل أولى هذه المهام في كونها تشكل إطاراً ينظم من خلاله البشر من أجل المشاركة الفعالة داخل المجتمع، وتتمثل المهمة الثانية في أن الخدمات التطوعية تعمل على ترقية أوضاع البشر، مما يجعلهم قادرين على المشاركة الفعالة الواعية، فهي تستثير الحافز والدافع لديهم للمشاركة أو لتأهيل أنفسهم بل والعمل على تأهيل الآخرين، وتتمثل المهمة الثالثة في أن الخدمات التطوعية تتم وفقاً لمجالات عديدة من ضمنها النواحي التربوية والاجتماعية والثقافية، فالعمل التطوعي يعتبر قيمة أساسية لتنمية رأس المال، بالإضافة إلى دوره في تعزيز المشاركة الاجتماعية، والمشاركة المدنية والثقة.

ويعتبر العمل الاجتماعي التطوعي من أهم الوسائل المستخدمة للمشاركة في النهوض بمكانة المجتمعات في عصرنا الحالي، ويكتسب العمل الاجتماعي أهمية متزايدة يوماً بعد يوم، فهناك قاعدة مسلم بها مفادها أن الحكومات سواء في البلدان المتقدمة أو النامية لم تعد قادرة على سد احتياجات أفرادها ومجتمعاتها، فمع تعقد الظروف الحياتية ازدادت الاحتياجات الاجتماعية وأصبحت في تغير مستمر، لذلك كان لابد من وجود جهة أخرى موازية للجهات الحكومية تملأ المجال العام وتكمل الدور الذي تقوم به الجهات الحكومية في تلبية الاحتياجات الاجتماعية ويطلق على هذه الجهة المنظمات الأهلية، وفي بعض الأحيان يعتبر دور المنظمات الأهلية دوراً سابقاً في مجال معالجة بعض القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وليس تكميلياً، ولقد أصبحت ثقافة التطوع ركيزة أساسية في بناء المجتمع ونشر التماسك الاجتماعي بين المواطنين لأي مجتمع. (أحمد، 2003، ص ص183-184)

ويعد العمل التطوعي عمل إنساني واجتماعي نابع من الثقافة الإسلامية للمجتمع وكذلك من التقاليد العربية المتأصلة في أبناء المجتمع السعودي.

وقد عرف العمل التطوعي في المملكة منذ وقت مبكر وأخذ أشكالاً متعددة منها الفردية والعائلية والقبلية، إلا أنه بدأ يأخذ شكله المنظم عقب توحيد البلاد على يد مؤسسها جلالة المغفور له بإذن الله تعالى الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود وتوجهه إلى بناء مؤسسات الدولة، حيث أنشئت في عام 1354هـ جمعية الإسعاف الخيري في مكة المكرمة وانحصرت خدماتها في تقديم الخدمات الإسعافية للحجاج في مكة المكرمة والمدينة المنورة ومدينة جدة إلا انه في عام 1383هـ صدر مرسوم ملكي بإنشاء جمعية الهلال الأحمر السعودي كتطوير لجمعية الإسعاف الخيري وأصبحت مؤسسة حكومية واعترف بها دولياً وأصبحت العضو الحادي والتسعين في اتحاد جمعيات الهلال الأحمر والصليب الدولية.

وزاد ازدهار العمل التطوعي عقب إنشاء وزارة العمل والشئون الاجتماعية عام 1380هـ، فأنشأت لها إدارة للرعاية الاجتماعية لتصبح مسئولة عن أعمال الرعاية

الاجتماعية والإشراف عليها ومتابعتها،ثم تم إنشاء وكالة وزارة العمل والشئون الاجتماعية لشئون الرعاية الاجتماعية وبدأت في إصدار اللوائح المنظمة للعمل التطوعي الخيري حيث صدر في عام 1382هـ نظام الجمعيات والمؤسسات الخيرية الاجتماعية والأهلية لتنظم أعمال هذه الجمعيات والمؤسسات التي تزايد انتشارها في مختلف مناطق المملكة وتكونت في نفس العام الجمعية النسائية الخيرية بمدينة جدة، وجمعية النهضة النسائية بالرياض، كما أنشأت في عام 1387هـ جمعية تاروت الخيرية للخدمات الاجتماعية بالمنطقة الشرقية. (مركز البحوث والدراسات بالغرفة التجارية، 2003م)

وتطورت خدمات هذه الجمعيات من مجرد تقديم المساعدات المالية إلى توفير الخدمات المباشرة وغير المباشرة التي تساعد الأفراد على الاعتماد على النفس من خلال تنمية مهاراتهم عن طريق برامج التعليم والتأهيل.

وتحرص وزارة العمل والشئون الاجتماعية على تشجيع المواطنين على تأسيس المزيد من الجمعيات الخيرية لتنتشر في مختلف المناطق، وتعمل على دعمها مادياً، وفنياً، وإدارياً استثماراً لطاقات الخير الكامنة في نفوس أبناء هذا الوطن، وتحقيقاً للتكافل الاجتماعي الذي يحض عليه الدين الإسلامي الحنيف.

وقد خطت الجمعيات الخيرية خطوات كبيرة وموفقة في دفع عجلة العمل الاجتماعي بالمملكة مشاركة بذلك الجهود الحكومية في مجالات الرعاية والتنمية المختلفة، وقد استطاعت هذه الجمعيات والمؤسسات الخيرية الأهلية بدعم الدولة السخي، ومؤازرة المواطنين المحسنين، وإخلاص القائمين عليها وتفانيهم، وتحقيق ما يرفع مستوى الفئات المحتاجة للرعاية أن تخطو خطوات واسعة في هذا المجال في خلال مدة قصيرة هي عمر هذه الجمعيات. وقد بلغ عدد الجمعيات والمؤسسات الخيرية الخاصة (138) جمعية ومؤسسة حتى عام1417هـ. منها جمعيات البر، وجمعيات خدمة المجتمع، وجمعيات رعاية المعاقين والمسنين، وجمعيات نسائية تزيد على العشرين تعنى عناية خاصة بالأمومة والطفولة ورعاية الفتيات. وتقدم الخدمات الصحية والثقافية والتربوية وغير ذلك من الخدمات. (النعيم، 2005، ص56)

ودعت الخطط التنموية للمملكة العربية السعودية لتشجيع ودعم العمل التطوعي منذ الخطة التنموية الأولى 1390هـ بدأت مصلحة الضمان الاجتماعي تنشط في خدمة ومساعدة المواطنين ذوي الحاجة للمساعدة، ثم بدأ النشاط التطوعي يتكامل مع النشاط الحكومي في مجال الرعاية الاجتماعية، بإنشاء مركز للتنمية الاجتماعية، وتشكيل لجان أهلية متخصصة لتعمل في مجالات العمل التطوعي، كما تم تحويل صناديق البر الخيرية إلى جمعيات خيرية. (مركز البحوث والدراسات بالغرفة التجارية، 2003م)

وفي خطة التنمية السابعة تم إعطاء اهتمام أكبر بالعمل التطوعي حيث أفردت له أساساً استراتيجياً خاصاً انبثقت منه مجموعة من السياسات، وهو الأساس

الاستراتيجي الخامس الذي ينص على تطوير الخدمات التطوعية، وترسيخ مفهومها وأهميتها لدى أفراد المجتمع، وكذلك الارتقاء بوسائلها وأساليب أدائها. (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2000م)

ومن بعدها أتت الخطة الثامنة وبرز فيها الاهتمام بالعمل التطوعي بشكل أكبر حيث أفردت أساساً استراتيجيا خاصاً، والذي نص على تشجيع المؤسسات الخاصة، والأفراد على الإسهام في الأعمال التطوعية والخيرية في المجالات الاجتماعية، والصحية، والتعليمية، وترسيخ مفهومها وأهميتها، والارتقاء بوسائل أدائها وأساليبه. (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2005م)

وانتهاء بالخطة التاسعة حيث دعت خطة التنمية التاسعة إلى تعزيز دور مؤسسات المجتمع المحلي والتطوعي والتعاوني في تنمية المناطق، والارتقاء بمستوى أداء البلديات، وتمكينها من الاستثمار في المشاريع الأكثر توفيراً لفرص العمل، فضلاً عن تعزيز التعاون مع القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع التنموية (وزارة الاقتصاد والتخطيط،2011).

ويلقى العمل الأهلي التطوعي- وما زال- اهتماماً كبيراً على مسارات عدة، فعلى المسار الرسمي كانت الركيزة الأولى للعمل التطوعي اللائحة المنظمة للجمعيات والمؤسسات الأهلية الخيرية التي صدرت بقرار مجلس الوزراء رقم (107) في 1410/6/25هـ، ثم القواعد التنفيذية بالقرار رقم (760) في 1412/1/30هـ، والقرار الوزاري رقم (3806) في 1413/6/1هـ ليُحدد النظام الأساسي الاسترشادي للجمعيات الأهلية والمؤسسات الخيرية، تلا ذلك صدور العديد من التعليمات والقواعد المحاسبية والنماذج المنظمة للعمل بالمؤسسات الخيرية، كما حدد المرسوم الملكي رقم (26) بتاريخ 1382/6/25هـ النظام الأساسي للجمعيات التعاونية التي تمثل الركيزة الثانية للعمل الأهلي التطوعي، وحدد القرار الوزاري رقم (74) بتاريخ 1993/1/16م نظام المساعدات الحكومية للجان التنمية الرئيسية والمحلية المتخصصة التي تمثل الركيزة الثالثة من ركائز العمل التطوعي وتطوير المشاركة الأهلية في المملكة. وتقوم فلسفة هذه اللجان على أساس إقناع المواطنين بحاجات مجتمعاتهم المحلية إلى النمو والتطوير، ومشاركتهم في بحث تلك الاحتياجات والمشكلات، وتخطيط برامج الإصلاح اللازمة.

أما على المسار العلمي فيعكس الاهتمام بالعمل التطوعي العديد من الندوات والمؤتمرات العلمية التي احتضنتها أو شاركت فيها المملكة العربية السعودية مثل مؤتمر العمل التطوعي والأمن في الوطن العربي الذي نظمته أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، والملتقى الأول للجمعيات الخيرية الذي نظمته وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالتعاون مع مؤسسة الملك خالد الخيرية عام 1422 هـ/ 2002م. (العامر، 1437هـ، ص34)

4- دوافع العمل التطوعي: تختلف دوافع العمل التطوعي من إنسان لآخر، ومن مجتمع لآخر باختلاف المستوى الاقتصادي، والثقافي، والاجتماعي، والتعليمي. وتتباين دوافع المتطوع، وتختلف من فرد لآخر، ولكن في المجتمعات المسلمة قد يكون الدافع الديني له الدور الأكبر في العمل التطوعي، وكذلك إحساس المتطوع بالمسؤولية نحو وطنه

ورغبة ذاتية في تقديم العون لمن يحتاجه بالإضافة إلى اكتساب الثقة في النفس وتطوير الذات، وتحصيل الخبرات الجديدة.

ودوافع العمل التطوعي منها ما هو شعوري، ومنها ما هو لاشعوري، وهذه الدوافع تتشابك، وينتج عنها في النهاية هذا الالتزام الذي يدفع المتطوع إلى العمل فقد يكون الدافع الرغبة في الشعور بالراحة النفسية، والرغبة في اكتساب الأصدقاء أو الجماعة المرجعية التي ينتمي إليها، وقد يدفع الشخص للتطوع، مجرد حب الظهور، أو وجود وقت فراغ، أو يتطوع الشخص مدفوعاً بفلسفة عامة ومرغوبة. (يعقوب، السلمي،2005م، ص115)

ومن ناحية أخرى تختلف دوافع التطوع في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، طبقاً لظروف كل مجتمع، ففي المجتمعات المتقدمة تتم المشاركة التطوعية لدوافع اجتماعية تتمثل في الوعي الاجتماعي، والحاجة إلى الاتصال بمجالات العمل والحياة المهنية، بينما في المجتمعات النامية فالدوافع الأساسية للمشاركة التطوعية تكمن في اتجاهين رئيسين يرتبط أولهما بمدى ما يحققه المشروع من فائدة مباشرة للمتطوع، ويرتبط ثانيهما بقيم دينية أو ثقافية معينة، إلى جانب أن الدوافع تختلف مع مستوى الأفراد حسب المستوى العلمي والاقتصادي، وحسب العمر الزمني، والحالة الاجتماعية، والوضع الاجتماعي فإن هذا الاتجاه يؤكد على أن الجذب لعلمية المشاركة التطوعية يرتكز علي جوانب دينية، أو ثقافية ما تهم وتؤثر على المشارك. (فتوح،2001، ص ص167 -168)

5- الأمن المجتمعي (مدخل عام):

تعد مسألة الأمن أمراً أساسيّاً في الوجود مصداقاً لقوله تعالى (فليعبدوا ربّ هذا البيت الذي أطعمهم من جوعٍ وآمنهم من خوف) صدق الله العظيم.

وتتداخل المفاهيم والمصطلحات في تحديد ماهية الأمن المجتمعي وحدوده، حيث تبرز العديد من التداخلات بين الأمن الوطني (القومي) والأمن الإنساني والأمن الاجتماعي لكنها تلتقي حول مبدأ الضرورة والحاجة، من حيث التكامل وتتوزع في حقول دراسية بين علم الاجتماع والعلوم السياسية لتأخذ طريقها إلى التماس مع الدراسات الإستراتيجية والاقتصادية لارتباطها بحياة الإنسان وتعدد حاجاته. وهنا يجب التفريق بين ثلاثة مفاهيم للأمن وهي الأمن الاجتماعي والأمن القومي والأمن الإنساني وذلك كما يلي:

أ- الأمن الاجتماعي:

فالأمن الاجتماعي يعني سلامة الأفراد والجماعات من الأخطار الداخلية والخارجية التي قد تتحداهم كالأخطار العسكرية وما يتعرض له الأفراد والجماعات من القتل والاختطاف والاعتداء على الممتلكات بالتخريب أو السرقة، كما أن غياب أو تراجع

معدلات الجريمة يعبر عن حالة الأمن الاجتماعي، وأن تفشى الجرائم وزيادة عددها يعني حالة غياب الأمن الاجتماعي، فمعيار الأمن منوط بقدرة المنظمات الحكومية والأهلية في الحد من الجريمة والتصدي لها وأن حماية الأفراد والجماعات من مسؤوليات الدولة من خلال فرض النظام، وبسط سيادة القانون بواسطة الأجهزة القضائية والتنفيذية، واستخدام القوة إن تطلب الأمر، ذلك لتحقيق الأمن والشعور بالعدالة التي تعزز الانتماء إلى الدولة بصفتها الحامي والأمين لحياة الناس وممتلكاتهم وآمالهم بالعيش الكريم. (الحسن، 2009م، ص45). فالأمن مسئولة اجتماعية بوصفه ينبع من مسؤولية الفرد تجاه نفسه وأسرته، فنشأت أعراف القبيلة وتقاليدها لتصبح جزءاً من القانون السائد.

وبدأت التحولات في المجتمعات العربية إلى إحلال مفهوم الدولة بدلاً من القبيلة والاحتكام إلى القوانين بدلاً من الأعراف، إلا أن هذا التحول لم يكن كافياً لإلغاء دور القبيلة كلياً.

ومن هنا فإن مفاهيم الأمن الاجتماعي تدور حول توفير حالة الأمن والاستقرار والطمأنينة في المجتمع المحلي بحيث يستطيع الأفراد التفرغ للأعمال الاعتيادية التي يقومون بها، وفي حالة غياب الأمن فإن المجتمع يكون في حالة شلل وتوقف، فالإنتاج والإبداع يزدهران في حالة السلام والاستقرار.

ب- الأمن القومي: أما مصطلح الأمن القومي والذي هو شائع في العلوم الإنسانية فإنه يعبر عن الأمن الوطني للدولة المعاصرة، حيث برزت العديد من الآراء والنظريات حول مفهوم الأمن القومي، والأسس التي يعتمد عليها وظهرت مجموعة من المفردات كالأمن الاستراتيجي القائم على نظريات الردع والتوازن والأخطار المحتملة والتحرك السريع واحتواء الأزمات، وقد أصبح تعريف الأمن وفقاً لهذا المفهوم حسبما أوردت دائرة المعارف البريطانية يعني حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية، في حين رأى بعض الباحثين أن الأمن يعني حفظ حق الأمة في الحياة.

وتعريف المفهوم الشامل للأمن هو القدرة التي تتمكن بها الدولة من إطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية الاقتصادية والعسكرية في شتى المجالات لمواجهة مصادر الخطر في الداخل والخارج وفي حالتي السّلم والحرب. مع استمرار الانطلاق المؤَمّن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل. (حسين، 2015م، 45)

ج- الأمن الإنساني: يركز مفهوم الأمن الإنساني على الإنسان الفرد وليس على الدولة، ويرى هذا المفهوم أن أية سياسة يجب أن يكون الهدف الأساسي منها هو تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة، إذْ قد تكون الدولة آمنة في حين يفتقر بعض من مواطنيها إلى الأمن لظروف عِدة بسبب الاختلال في توزيع الثروة أو بروز الاثنية في المجتمعات ذات الأعراق المتعددة أو لظروف طبيعية ومناخية تشكل لهم تحدياً دائما كالزلازل والبراكين والفيضانات أو الصراعات والنزاعات الانفصالية مما يتطلب توفير الأمن تدخل جهات إقليمية أو دولية وتنشط منظمات إنسانية لتوفير الرعاية والإغاثة عندما لا تستطيع

الدولة توفير مثل هذه المتطلبات ففي التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1999م بعنوان عولمة ذات وجه إنساني حدد سبع تحديات أساسية تهدد الأمن الإنساني في عصر العولمة وهي: عدم الاستقرار المالي، وغياب الأمن الاقتصادي، والأمن الوظيفي المتمثل بعدم استقرار الدخل، وغياب الأمن الصحي وبخاصة مع انتشار الأوبئة الفتاكة، وغياب الأمن الثقافي بانعدام التكافؤ بين نشر الثقافات، وسيادة الثقافة الغالبة، وغياب الأمن الشخصي بانتشار الجريمة المنظمة والمخدرات ووسائل الاحتيال المبتكرة من الغش والتزوير، وغياب الأمن المجتمعي والأمن البيئي بانتشار التلوث، والانحباس الحراري وتغيير معالم البنية الطبيعية، إضافة إلى غياب الأمن السياسي والمجتمعي من خلال سهولة انتقال الأسلحة ووسائل الدّمار والعنف والتطرف والقتل الجماعي الذي يصل إلى حد الإبادة، بالإضافة إلي غياب الأمن السكني الآمن في غالبية الدول النامية. (برنامج الأمم المتحدة، 1999م، ص145)

وبصفة عامة يرتكز مفهوم الأمن الإنساني بالأساس على صون الكرامة البشرية وكرامة الإنسان بتلبية احتياجاته المعنوية بجانب احتياجاته المادية.

ومما تقدم يظهر بوضوح أن مفهوم الأمن يتداخل بين ثلاثة دوائر: الدائرة الأولى وهي الدائرة الإنسانية والتي تنطلق أساساً من حماية الإنسان بصفته إنساناً بغض النظر عن جنسه ودينه ولونه وهذا ينطبق على المجتمعات الإنسانية سواء المتقدم منها أو تلك التي تعيش دون خط التمدن والتحضر وبالتالي فإن هذا المفهوم يغاير الأمن الفردي الذي يأتي في سياق الأمن الاجتماعي.

وتتحدد الدائرة الثانية في دائرة الأمن الوطني (القومي) والذي يتعلق بحماية الدولة التي ينتمي إليها الأفراد والجماعات، ويحظون بحمايتها ورعايتها فكما أن مسؤولية الدولة هي حماية رعاياها فإنه بالمقابل على رعايا الدولة أن يهبوا للدفاع عنها إذا ما واجهت أخطاراً تهدد كيانها السياسي أو تمس سيادتها. فالأمن في هذه الدائرة ينطلق من الأمن الداخلي للدولة وتحصين جبهتها الداخلية وإشاعة الأمن والاستقرار وبسط النظام وسيادة القانون وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وفرص العيش الكريم لأبنائها، مع العمل على توفير الأمن الخارجي من الأخطار القادمة عبر الحدود والتي تأتي ليس فقط من الدول بل من الجماعات والتنظيمات التي تسعى لزعزعة الأمن والاستقرار بشتى الوسائل والأساليب.

أما الدائرة الثالثة فهي التي تتعلق بالأمن الاجتماعي والذي يمكن النظر إليه على أساس أنه من مكونات الأمن الوطني الذي تساهم في تحقيقه منظمات المجتمع بدءاً من الأسرة التي تشكل النواة الأولى للمجتمعات البشرية، ويرتكز الأمن الاجتماعي على منظومة العادات والتقاليد التي يؤمن بها المجتمع، وعوامل الاستقرار القائمة على التفاهم والمعايشة وروح المواطنة والشعور بالانتماء والرغبة في التعبير عن المشاركة

الايجابية في خدمة الجماعة لتحقيق الذات من جهة والحصول على الرضا والقبول من الجماعة من جهة أخرى.

ومن الملاحظ التداخل العضوي بين مستويات الأمن الثلاثة، الإنساني والوطني (القومي) والاجتماعي وربما تعود الفوارق فيما بينها إلى سلم الأولويات وزاوية الرؤية، مما يعزز القول إن مسئولية تحقيق الأمن مسئولية فردية وجماعية في آن واحد تقررها الحاجة إلى ممارسة الحياة بعيداً عن أشكال التهديد ومظاهر الخوف والقلق.

6- مقومات وأبعاد الأمن الاجتماعي:

لا شك أن تحقيق الأمن الاجتماعي يساهم في الانصهار الاجتماعي الذي يساهم في إرساء قواعد المساواة في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الدين والعرق والمذهب مع الإبقاء على الخصوصيات الثقافية التي تجسد مبدأ التنوع في إطار الوحدة وفي هذا صون للحرية واحترام لحق الإنسان في الاعتقاد والعبادة بما لا يؤثر على حقوق الآخرين في هذا السياق.

وعلى ضوء المفهوم الشامل للأمن، فإنه يعني تهيئة الظروف المناسبة التي تكفل الحياة المستقرة ومن خلال الأبعاد التالية: (عمارة، 2003م، ص ص10-18)

1. البعد السياسي:

والذي يتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة، وحماية المصالح العليا، واحترام الرموز الوطنية والثوابت التي أجمع عليها غالبية أفراد المجتمع، وعدم اللجوء إلى طلب الرّعاية من جهات أجنبية أو العمل وفق أجندة غير وطنية مهما كانت المبررات والذرائع، وممارسة التعبير وفق القوانين والأنظمة التي تكفل ذلك، وبالوسائل السلمية التي تأخذ بالحسبان أمن الوطن واستقراره.

2. البعد الاقتصادي:

والذي يهدف إلى توفير أسباب العيش الكريم وتلبية الاحتياجات الأساسية، ورفع مستوى الخدمات، مع العمل على تحسين ظروف المعيشة، وخلق فرص عمل لمن هو في سن في العمل مع الأخذ بعين الاعتبار تطوير القدرات والمهارات من خلال برامج التعليم والتأهيل والتدريب وفتح المجال لممارسة العمل الحر في إطار التشريعات والقوانين القادرة على مواكبة روح العصر ومتطلبات الحياة الراهنة.

3. البعد المجتمعي:

والذي يرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء، والعمل على زيادة قدرة منظمات التوجيه الوطني لبث الروح المعنوية، وزيادة الإحساس الوطني بإنجازات الوطن واحترام تراثه الذي يمثل هويته وانتماءه الحضاري واستغلال المناسبات الوطنية التي تساهم في تعميق الانتماء، والعمل على تشجيع إنشاء منظمات المجتمع المدني لتمارس دورها في اكتشاف المواهب، وتوجيه

الطاقات، وتعزيز فكرة العمل التطوعي لتكون هذه المنظمات قادرة على النهوض بواجبها كمساعد وداعم ومساند للجهد الرسمي في شتى المجالات. (حسين، 2015م، ص45)

4. البعد المعنوي أو الاعتقادي:

وذلك من خلال احترام المعتقد الديني بصفته العنصر الأساسي في وحدة الأمة التي تدين بالإسلام وتتوحد مشاعرها باتجاهه، مع مراعاة حرية الأقليات في اعتقادها، كما أن هذا البعد يتطلب احترام الفكر والإبداع، والحفاظ على العادات الحميدة والتقاليد الموروثة بالإضافة إلى القيم التي استقرت في الوجدان الجمعي، ودرج الناس على الإيمان بها.

5. البعد البيئي:

والذي يهدف إلى حماية البيئة من الأخطار التي تهددها كالتلوث وبخاصة في التجمعات السكنية القريبة من المصانع التي تنبعث منها الغازات التي تسهم في تلوث الهواء، والإضرار بعناصر البيئة الأخرى من نبات ومياه، إضافة إلى مكافحة التلوث البحري الذي يضر بالحياة المائية والثروات السمكية التي تشكل مصدراً من مصادر الدخل الوطني، وهذا ما تنص عليه التشريعات المتعلقة بحماية البيئة والإجراءات المتبعة للحد من مصادر التلوث. (العبيدي، 2008م، ص45)

ومما سبق نلاحظ أن الأبعاد الأمنية المشار إليه تعالج وفق مستويات أربعة هي أمن الفرد وأمن الوطن وأمن الإقليم والأمن الدولي، حيث يسعى الفرد إلى انتهاج السلوك الذي يؤمنه من الأخطار التي تهدد حياته أو أسرته أو ممتلكاته من خلال ما يملك من الوعي، وبإتباع الإجراءات القانونية لدرء هذه الأخطار، واللجوء إلى القانون لتوفير الأمن مع الحرص على حياة الآخرين وعدم التعدي والتجاوز، كما أن مقومات الحماية الفردية توفير مستلزمات السلامة العامة.

7- عوامل تهديد الأمن المجتمعي في المجتمع:

يقع الأمن الاجتماعي ضمن مفهوم الأمن الوطني (القومي) إلا أنه يرتبط بالعوامل الداخلية المؤثرة وهو بهذه الحدود يعنى حماية المجتمع من الجرائم الواقعة والمتوقعة، وأن القصد من الأمن الاجتماعي هو تحقيق الاستقرار، كما أنه احترام حقوق الآخرين وصون الحرمات، كحرمة النفس والمال والأعراض بما يساهم في خلق التوافق وبخاصة إذا انعدم الظلم وساد ميزان العدل حيث ورد في محكم التنزيل(الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون) ومن هنا يأتي الربط بين الأمن والإيمان، فمن مقومات الأمن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لحفظ النظام العام والعمل بأوامر الإسلام.

ومن أهم عوامل التهديد والمخاطر التي تهدد الأمن الاجتماعي ما يلي: (العبيدي، 2008م، ص ص89-90)

1- الانحراف وهو الابتعاد عن المسار المحدد وانتهاك القواعد والمعايير ومجابهة الفطرة السليمة وإتباع الطريق الخطأ المنهي عنه حكما وشرعاً ويأخذ الانحراف أشكالاً عديدة منها ما يتعلق بجرائم الاعتداء على النفس ومنها جرائم الاعتداء على الممتلكات ومنها ما يتصل بالجرائم المنافية للأخلاق كما أن بعض أشكال الانحراف تستهدف النظام الاجتماعي كالحرابة والاحتكار.

2- الغلو ويعني التجاوز المجانب لحد الاعتدال، ولعل أخطر أشكال الغلو هو الغلو الاعتقادي الذي يعتمد المنهج التكفيري لمن سواه، مما يبيح له ارتكاب الجرائم بحقه ومنابذته ومعاداته. كما أن الغلو في التفكير والزعم باحتكار الحقيقة يولد الضغائن والأحقاد ويوقع القطيعة بين أبناء المجتمع الواحد مما يدفع إلى تقويض الأمن الاجتماعي وزعزعة أركانه.

3- انتشار المخدرات وهو من أخطر المخاطر التي تهدد المجتمع وتعبث بكيانه واستقراره لما تتركه من آثار سلبية على صحة الأبدان والعقول، وتبديد للطاقات والثروات، وما تورثه من خمول واستهتار، تفسد معه العلاقات الاجتماعية، وتشكل بوابة لارتكاب جرائم أخرى كالسرقة والاغتصاب، وأحيانا القتل.

4- انتشار الفقر ويعتبر الفقر من أبرز المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، حيث يؤدي الحرمان والعوز إلى بروز حالات الجنوح التي تدفع أصحابها إلى السرقة والانتقام وتشكل بيئات الفقر مناخاً مناسباً للانحراف الاجتماعي الذي يهدد قيم المجتمع ويبث الخوف والقلق، وبخاصة لدى الأطفال الذين يحرمون من مقومات الحياة من المأوى والرعاية والتعليم حيث تظهر حالات التشرد والعدوان مما يشكل إخلالاً في توازن البنية الاجتماعية ودافعاً إلى العنف والتدمير.

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية:

أولاً: منهج الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة وأسئلتها فإن المنهج الملائم للدراسة الحالية هو المنهج الوصفيباستخدام أسلوب المسح الاجتماعي بالعينة، حيث يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كيفياً أو كمياً، حيث أنه ذلك النوع من البحوث الذي يتم بواسطة استجواب جميع أفراد مجتمع البحث أو عينة كبيرة منهم، وذلك بهدف وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها ودرجة وجودها.

ثانياً: مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة الحالية من عينة من المسئولين بالجمعيات الأهلية بمدينة الرياض.

ثالثاً: عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من(66) مفردة من المسئولين بالجمعيات الأهلية بمدينة الرياض، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية.

رابعاً: أدوات الدراسة: استبيان حول دور العمل التطوعي في تحقيق الأمن المجتمعي في الملكة العربية السعودية.

ولقد قام الباحث بإعداد استبيان مناسب لأهداف وأسئلة وعينة الدراسة وهو الذي يهدف لتحديد دور العمل التطوعي في تحقيق الأمن المجتمعي في الملكة العربية السعودية.

وصف وتصحيح الاستبيان:

يتكون الاستبيان من (48) عبارة تقيس دور العمل التطوعي في تحقيق الأمن المجتمعي في الملكة العربية السعودية، من خلال تحديد دور العمل التطوعي في تحقيق الأمن الصحي، الأمن السكني، الأمن الاجتماعي، الأمن الاقتصادي في المجتمع السعودي، بالإضافة إلى تحديد أهم المشكلات التي تواجه العمل التطوعي في تحقيق الأمن المجتمعي في الملكة العربية السعودية، وأهم المقترحات لمواجهة تلك المشكلات.

وقد أعطيت كل لفقرة من فقرات المقياس وزناً مدرجاً وفق مدى "ليكرث" الثلاثي لكل فقرة من فقرات الاستبيان (موافق، محايد، غير موافق) فإذا كانت إجابة المفحوص موافق يحصل على ثلاث درجات، ودرجتان إذا كانت استجابته محايد، ودرجة واحدة إذا كانت استجابته غير موافق.

صدق الاستبيان:

يعد الصدق إحدى الخصائص المهمة في الحكم على صلاحية أداة الدراسة (الاستبيان) وهو أكثر الصفات التي يجب أن يتصف بها الاستبيان، ويعني الصدق جودة وصلاحية أداة الدراسة بوصفه أداة لقياس ما وضع لقياسه، والسمة المراد قياسها ويتضمن صدق الاستبيان ما يلي:

1- صدق المحكمين:

قام الباحث بعرض الاستبيان بصورته الأولية على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمتخصصين في علم الاجتماع، وعددهم (5) من جامعتي الإمام

محمد بن سعود الإسلامية وجامعة الملك سعود، من أجل الكشف عن مدى صدق فقرات الاستبيان وملائمتها لقياس ما وضعت من حيث: (مدى ملائمة العبارات للبعد الذي وضعت فيه، مدى مناسبة العبارة للسمة التي تقيسها، سلامة ووضوح الصياغة اللغوية للفقرات).

2- صدق البناء:

ويعبّر عنه بقدرة كلّ فقرة في الأداة على الإسهام في الدرجة الكلية، ويعبّر عن ذلك إحصائيًا بمعامل ارتباط الفقرة بالدرجة الكلية للأداة، بغض النظر عن معنى هذا الارتباط وظيفيًا، وتم حساب صدق الفقرات من خلال استخدام محك معامل ارتباط للفصل بين الفقرات التي ستبقى في الأداة، وتلك التي يجب أن تحذف، وتم تحديد هذا المحك من قبل الباحث تبعًا لأهداف القياس أو المدى المرغوب لديه في امتلاك السمة بالنسبة للعينة، وللحصول على أكثر الفقرات صدقًا بنائيًا، واعتمد الباحث محك الدلالة معاملا للفصل بين الأسئلة، واستقر الاختبار على (48) عبارة، والجدول التالي يوضح ارتباط درجات العبارات التي استقرت في الاستبيان بالدرجة الكلية.

واعتمد الباحث في حساب صدق أداة الدراسة على أسلوب الصدق الثنائي الذي يهدف التعرف إلى مدى الاتساق الداخلي لأداة الدراسة من خلال معامل بيرسون الداخلي Pearson Correlation بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لباقي العبارات في فقرات الاستبيان التي تنتمي إليها؛ لقياس مدى صلاحية العبارات المتضمنة في أداة الدراسة بمعنى "صدق المضمون" وكذلك الاتساق بين الدرجة الكلية للاستبيان، كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (1) معاملات ارتباط بيرسون لعبارات الاستبيان

م	ر	الدلالة	م	ر	الدلالة	م	ر	الدلالة
1	0,83	0,01	17	0,76	0,01	33	0,87	0,01
2	0,87	0,01	18	0,81	0,01	34	0,79	0,01
3	0,72	0,01	19	0,84	0,01	35	0,78	0,01
4	0,80	0,01	20	0,86	0,01	36	0,89	0,01
5	0,85	0,01	21	0,80	0,01	37	0,80	0,01
6	0,81	0,01	22	0,82	0,01	38	0,85	0,01
7	0,80	0,01	23	0,87	0,01	39	0,88	0,01
8	0,84	0,01	24	0,78	0,01	40	0,80	0,01
9	0,88	0,01	25	0,82	0,01	41	0,84	0,01

م	ر	الدلالة	م	ر	الدلالة	م	ر	الدلالة
10	0,85	0,01	26	0,73	0,01	42	0,77	0,01
11	0,79	0,01	27	0,89	0,01	43	0,83	0,01
12	0,77	0,01	28	0,75	0,01	44	0,82	0,01
13	0,83	0,01	29	0,78	0,01	45	0,85	0,01
14	0,80	0,01	30	0,82	0,01	46	0,82	0,01
15	0,78	0,01	31	0,86	0,01	47	0,89	0,01
16	0,89	0,01	32	0,80	0,01	48	0,86	0,01

ويتضح من نتائج الجدول السابق ارتباط جميع عبارات الاستبيان مع الدرجة الكلية للاستبيان بارتباطات موجبة دالة إحصائيا عند مستوى (0,01) مما يعني أن جميع عبارات الاستبيان تتمتع بدرجة صدق مرتفعة، وهذا يعطي دلالة على ارتفاع معاملات الاتساق الداخلي، كما يشير إلى مؤشرات صدق مرتفعة، وكافية يمكن الوثوق بها في تطبيق الدراسة الحالية.

معامل ارتباط كل عبارة بالدرجة الكلية للاستبيان:

جدول رقم (2) صدق البناء للعبارات (ارتباط درجات العبارات بالدرجة الكلية)

م	ر	الدلالة	م	ر	الدلالة	م	ر	الدلالة
1	0,81	0,01	17	0,85	0,01	33	0,86	0,01
2	0,83	0,01	18	0,71	0,01	34	0,75	0,01
3	0,82	0,01	19	0,74	0,01	35	0,71	0,01
4	0,71	0,01	20	0,89	0,01	36	0,87	0,01
5	0,83	0,01	21	0,86	0,01	37	0,85	0,01
6	0,87	0,01	22	0,80	0,01	38	0,84	0,01
7	0,84	0,01	23	0,77	0,01	39	0,89	0,01
8	0,88	0,01	24	0,73	0,01	40	0,72	0,01
9	0,80	0,01	25	0,72	0,01	41	0,74	0,01

م	ر	الدلالة	م	ر	الدلالة	م	ر	الدلالة
10	0,82	0,01	26	0,82	0,01	42	0,87	0,01
11	0,75	0,01	27	0,79	0,01	43	0,87	0,01
12	0,79	0,01	28	0,85	0,01	44	0,86	0,01
13	0,89	0,01	29	0,88	0,01	45	0,84	0,01
14	0,74	0,01	30	0,72	0,01	46	0,72	0,01
15	0,76	0,01	31	0,88	0,01	47	0,87	0,01
16	0,86	0,01	32	0,87	0,01	48	0,76	0,01

يتضح من خلال نتائج الجدول رقم (2) أن جميع العبارات دالة عند مستوى (0,01) حيث تراوحت معاملات الارتباط للفقرات ما بين (0,71، 0,89) وهذا يعطي دلالة على ارتفاع معاملات الاتساق الداخلي، كما يشير إلى مؤشرات صدق مرتفعة، وكافية يمكن الوثوق بها في تطبيق الدراسة الحالية:

ثبات الاستبيان: تم حساب الثبات باستخدام طريقتين هما: طريقة الاتساق الداخلي باستخدام معادلة ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، فبعد التعرّف إلى صدق الاختبار تم احتساب معامل الثبات، وبلغ معامل كرونباخ ألفا (0.87) للاستبيان ككل، في حين بلغ معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة سبيرمان براون (Spearman-Brown) (0.93) وبعد التصحيح بلغ معامل الثبات (0.86) وهذه معاملات ثبات مناسبة ومقبولة .

وقام الباحث باستخدام طريقة معامل "ألفا كرونباخ" لجميع أبعاد الاستبيان والدرجة الكلية كما أن قيمة معامل الثبات للدرجة الكلية للمقياس (7) وهي قيمة مرتفعة تدل على ثبات المقياس.

وتم تطبيق الصورة النهائية للاستبيان على عينة البحث التي بلغت (20) من المسئولين بالجمعيات الأهلية بمدينة الرياض، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية، ثم قام الباحث بحساب معامل الثبات عن طريق معامل الارتباط (ر)، باستخدام المعادلة العامة للارتباط معادلة (سبيرمان) وبتطبيق المعادلة السابقة باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) تبيّن أن معامل الارتباط لأدوات الدراسة ر= (0,86) وهو دال إحصائيًا عند مستوى (0.01) وهي درجة مناسبة تدل علي تمتع الاستبيان بمستوى ثبات مرتفع .

خامساً: الأساليب الإحصائية:

لتحقيق أهداف البحث وتحليل البيانات التي تم جمعها، استخدم الباحث العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية في العلوم الاجتماعية (SPSS) ومن أهم تلك الأساليب:

- التكرارات والنسب المئوية، للتعرف على الخصائص الشخصية، والوظيفية لأفراد العينة.

- معامل ارتباط بيرسون (Pearson) لحساب صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة، وكذلك تحديد دور العمل التطوعي في تحقيق الأمن المجتمعي في الملكة العربية السعودية.

- معامل ألفاكرونباخ (Cropak alpha) والتجزئة النصفية (Split Half) لحساب معامل ثبات المحاور المختلفة لأداة البحث.

نتائج الدراسة ومناقشتها وتفسيرها:

(1) النتائج المرتبطة بالخصائص الديموجرافية بعينة الدراسة:

جدول رقم (3) توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة
أقل من 30 سنة	19	%28,8
من 30- 39 سنة	25	%37,9
من 40- 49 سنة	12	%18,2
50 سنة فأكثر	10	%15,1
المجموع	66	%100

يتضح من نتائج الجدول السابق: غالبية المتطوعين عينة الدراسة ذوي الأعمار من (30- 40 سنة) جاءوا في الترتيب الأول بنسبة (37,9%) وفي الترتيب الثاني ذوي الأعمار (أقل من 30 سنة) بنسبة (28,8%) وفي الترتيب الثالث ذوي الأعمار من (40- 50 سنة) بنسبة (18,2%) وفي الترتيب الرابع والأخير ذوي الأعمار من (50 سنة فأكثر) بنسبة (15,1%). وقد يفسر ذلك بأن الجمعيات والمؤسسات التطوعية تعتمد على كافة الفئات العمرية من شباب وخبرات وكبار سن، حتى تجمع بين طاقة وحيوية الشباب وخبرات كبار السن وتستفيد من ذلك في إنجاز أعمالها التطوعية بأكبر قدر من الجودة والكفاءة والفعالية.

جدول رقم (4) توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
متوسط	6	%9,1
فوق متوسط	16	%24,2
جامعي	31	%47,0
فوق جامعي	13	%19,7
المجموع	66	%100

يتضح من نتائج الجدول السابق: أن المتطوعين عينة الدراسة ذوي المستوى التعليمي الجامعي جاءوا في الترتيب الأول بسبة (47,0%) وفي الترتيب الثاني ذوي المستوى التعليمي فوق المتوسط بنسبة (24,2%) وفي الترتيب الثالث ذوي المستوى التعليمي فوق الجامعي بنسبة (19,7%) وفي الترتيب الرابع والأخير ذوي المستوى التعليمي المتوسط بنسبة (9,1%). وقد يفسر ذلك بأن الجمعيات والمؤسسات التطوعية تعتمد على المتطوعين ذوي المؤهلات العليا والمتوسطة حتى تستفيد من كل منهم في مجال عملها وأنشطتها التطوعية، وان كان غالبية المتطوعين في الوقت الحالي من ذوي المؤهلات الجامعية وفوق الجامعية نظراً لارتفاع مستوى التعليم في المجتمع السعودي وزيادة ثقافة العمل التطوعي.

جدول رقم (5) توزيع أفراد العينة حسب متغير عدد سنوات الخبرة في مجال العمل التطوعي

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 3 سنوات	9	%13,6
من 3- أقل من 6 سنوات	18	%27,3
من 6- أقل من 10 سنوات	25	%37,9
من 10 سنوات فأكثر	14	%21,2
المجموع	66	%100

يتضح من نتائج الجدول السابق: أن المتطوعين عينة الدراسة ذوي الخبرة في مجال العمل التطوعي من (6- أقل من 10 سنوات) جاءوا في الترتيب الأول بنسبة (37,9%) وفي الترتيب الثاني المتطوعين ذوي سنوات الخبرة من (3- أقل من 6 سنوات) بنسبة (27,3%) وفي الترتيب الثالث المتطوعين ذوي الخبرة من (10 سنوات فأكثر) بنسبة (21,2%) وفي الترتيب الرابع والأخير المتطوعين ذوي الخبرة (أقل من 3 سنوات) بنسبة (13,6%). وقد يفسر ذلك بأن الجمعيات والمؤسسات التطوعية تعتمد على متطوعين بخبرات عالية في مجال التطوع، كما

نجد تنوع في سنوات الخبرة بسبب إتاحة فرص التطوع أمام الشباب باستمرار وتدريبهم بشكل دوري، لذا نجد أجيال متعددة من المتطوعين يعملون كلا في مجاله من أجل تحقيق أهداف العمل التطوعي في المملكة العربية السعودية.

جدول رقم (6) توزيع أفراد العينة حسب متغير جهة التطوع

جهة التطوع	التكرار	النسبة
جمعية تكاتف	14	%21,2
جمعية إنسان	20	%30,3
جمعية سفراء التطوع	15	%22,7
جمعية مساعي الخيرية	17	%28,8
المجموع	66	%100

يتضح من نتائج الجدول السابق:أن المتطوعين عينة الدراسة يعملون في أربعة جمعيات أهلية بمدينة الرياض، ويأتي المتطوعون في جمعية إنسان في الترتيب الأول بنسبة (30,3%) ثم في الترتيب الثاني المتطوعون في جمعية مساعي الخيرية بنسبة (28,8%) وفي الترتيب الثالث المتطوعون في جمعية سفراء التطوع بنسبة (22,7%) وفي الترتيب الرابع والأخير المتطوعون في جمعية تكاتف بنسبة (21,2%).وقد حرص الباحث على اختيار هذه الجمعيات التطوعية لكونها بمدينة الرياض محل سكن الباحث، ولكونها من الجمعيات التطوعية النشطة في المدينة والتي تعمل في مجال متعددة، ولقدرته على متابعة أعمالها وأنشطتها التطوعية.

جدول رقم (7) توزيع أفراد العينة حسب متغير طبيعة العمل التطوعي

طبيعة العمل التطوعي	التكرار	النسبة
مشرف اجتماعي	33	%50,0
أخصائي تسويق	15	%22,7
مدير تطوع	12	%18,2
عضو مجلس إدارة جمعية تطوعية	6	%9,1
المجموع	66	%100

يتضح من نتائج الجدول السابق:أن المتطوعين عينة الدراسة ممن يعملون كمشرفين اجتماعيين جاءوا في الترتيب الأول بنسبة (50,0%) وفي الترتيب الثاني ممن يعملون كأخصائي تسويق بنسبة (22,7%) وفي الترتيب الثالث ممن يعملون كمديري تطوع بنسبة (18,2%) وفي

الترتيب الرابع والأخير ممن يعملون أعضاء بمجال إدارات الجمعيات التطوعية بنسبة (9,1%). ويوضح ذلك تنوع الأعمال التي يقوم بها المتطوعين عينة الدراسة واختلاف توجهاتهم مما يعطى مؤشر جيد لاستجاباتهم حول دور العمل التطوعي في تحقيق الأمن المجتمعي في الملكة العربية السعودية.

جدول رقم (8) توزيع أفراد العينة حسب متغير عدد أيام التطوع

عدد أيام التطوع	التكرار	النسبة
يوم أسبوعياً	22	%33,3
يومان أسبوعياً	27	%41,0
طوال الأسبوع	17	%25,7
المجموع	66	%100

يتضح من نتائج الجدول السابق: أن المتطوعين عينة الدراسة ممن يتطوعون يومان في الأسبوع جاءوا في الترتيب الأول بنسبة (41,0%) وفي الترتيب الثاني المتطوعون يوم أسبوعياً بنسبة (33,3%) وفي الترتيب الثالث والأخير المتطوعون طوال الأسبوع بنسبة (25,7%). وقد يفسر ذلك بأن غالبية المتطوعين يعملون أعمال أخرى خاصة بهم سواء انشغالهم بالدراسة في حالة كونهم طلاب، أو انشغالهم بوظائفهم في حالة كونهم يداومون في أعمالهم الوظيفية يومياً، ولذا يلجأ الغالبية للتطوع بعض الوقت، ويحاولون التوفيق بين أعمالهم وأنشطتهم اليومية وأعمالهم ووظائفهم الخاصة بهم.

(2) النتائج المرتبطة بالإجابة على تساؤلات الدراسة: للإجابة على تساؤلات الدراسة تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول دور العمل التطوعي في تحقيق الأمن المجتمعي في الملكة العربية السعودية في ضوء آراء المتطوعين عينة الدراسة على فقرات الاستبيان.

الإجابة على التساؤل الأول: ما دور العمل التطوعي في تحقيق الأمن الصحي في المجتمع السعودي؟

جدول رقم (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة على دور العمل التطوعي في تحقيق الأمن الصحي في المجتمع السعودي

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة
1	الاهتمام بخدمات الوقاية والعلاج من الأمراض المنتشرة في كل منطقة.	4.63	0.77	مرتفع
2	توفر بعض الخدمات الطبية التي يحتاجها سكان المنطقة.	3.84	0.89	مرتفع
3	توفير خدمات الإسعافات الأولية في نطاق عمل المؤسسات التطوعية.	3.57	0.83	مرتفع
4	العمل على تحقيق العدالة في الحصول على الخدمة الصحية.	3.93	0.70	مرتفع
5	تسهيل حصول المواطن على خدمات التأمين الصحي.	4.69	0.86	مرتفع
6	مساعدة المرضي في العلاج على نفقة الدولة.	3.86	0.88	مرتفع
7	تقديم خدمات صحية للفقراء بسعر رمزي.	4.50	0.75	مرتفع
8	الاهتمام بإجراء الكشف الطبي الدوري علي سكان المنطقة.	3.79	0.78	مرتفع

يتضح من نتائج الجدول السابق:

أن دور العمل التطوعي في تحقيق الأمن الصحي في المجتمع السعودي جاء على النحو التالي:

جاءت العبارة رقم (5) (تسهيل حصول المواطن على خدمات التأمين الصحي) في الترتيب الأول من بين فقرات الاستبيان، وذلك بمتوسط حسابي (4,69) وانحراف معياري (0,86) مما يؤكد اتفاق أراء المتطوعين عينة الدراسة على أن المساعدة في الحصول على خدمات التأمين الصحي تعد من أهم مؤشرات تحقيق الأمن المجتمعي للمواطن في المجال الصحي، فالرعاية الصحية تعد من أهم الجوانب التي تسهم في تحسين نوعية حياة المواطن وتضمن له حياة صحية أمنة، سواء فيما يتعلق بالخدمات الصحية الأولية أو الوقائية أو العلاجية، وتأتي أهمية خدمات التأمين الصحي للفئات المتوسطة والضعيفة على وجه الخصوص.

جاءت العبارة رقم (1) (الاهتمام بخدمات الوقاية والعلاج من الأمراض المنتشرة في كل منطقة) في الترتيب الثاني من بين فقرات الاستبيان، وذلك بمتوسط حسابي (4,63) وانحراف معياري (0,77) مما يؤكد اتفاق أراء المتطوعين عينة الدراسة على أن متابعة الجمعيات التطوعية المهتمة بالمجال الصحي لمدى توفر خدمات الوقاية والعلاج من الأمراض المنتشرة في كل منطقة تقع في نطاقها هذه الجمعيات تعد من الأدوار الهامة والضرورية، لما لها من أهمية في رصد أهم المشكلات الصحية في كل منطقة والتعاون مع الجهات الحكومية المختصة من أجل مواجهة تلك المشكلات سواء على المستوى الأولي أو الوقائي أو العلاجي.

جاءت العبارة رقم (7) (تقديم خدمات صحية للفقراء بسعر رمزي) في الترتيب الثالث من بين فقرات الاستبيان، وذلك بمتوسط حسابي (4,50) وانحراف معياري (0,75) مما يؤكد اتفاق أراء المتطوعين عينة الدراسة على أن العديد من الجمعيات التطوعية تسهم في إنشاء مراكز طبية متخصصة بالأحياء تساعد في تقديم خدمات صحية للأفراد بسعر رمزي، وتقدم الخدمة بمستوى جيد ولائق بصحة المواطنين ويخفف العبء عن المستشفيات الحكومية بشكل مناسب. وهذا ما أكدت عليه نتائج دراسة فليوس Fluis (1995) ودراسة أبو الوفا، مبروك (1996) من أن الجمعيات التطوعية تسهم في تقديم العديد من الخدمات الطبية المتخصصة بأسعار رمزية.

الإجابة على التساؤل الثاني: ما دور العمل التطوعي في تحقيق الأمن السكني في المجتمع السعودي؟

جدول رقم (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة على دور العمل التطوعي في تحقيق الأمن السكني في المجتمع السعودي

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة
1	تخصيص بعض مواردها المالية لإسكان الشباب.	3.88	0.78	مرتفع
2	توفير مساكن مؤقتة للحالات المتضررة.	4.78	0.85	مرتفع
3	مساعدة الفقراء في دفع إيجارات المسكن الشهرية.	4.36	0.86	مرتفع
4	إقناع المواطنين بالسكن في الأحياء والمناطق الجديدة.	3.66	0.79	مرتفع
5	مطالبة الجهات الحكومية بتوفير المسكن الصحي للفئات الأولى بالرعاية.	4.45	0.75	مرتفع

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة
6	المساهمة في وضع خرائط تخطيطية للتوسع العمراني بالمنطقة.	2.94	0.82	مرتفع
7	إقناع المسئولين بتوفير الخدمات في الأحياء والمناطق الجديدة.	3.22	0.73	مرتفع
8	المساهمة في بناء وحدات سكنية للفقراء.	4.53	0.86	مرتفع

يتضح من نتائج الجدول السابق:

أن دور العمل التطوعي في تحقيق الأمن السكني في المجتمع السعودي جاء على النحو التالي:

جاءت العبارة رقم (2) (توفير مساكن مؤقتة للحالات المتضررة) في الترتيب الأول من بين فقرات الاستبيان، وذلك بمتوسط حسابي (4,78) وانحراف معياري (0,85) مما يؤكد اتفاق أراء المتطوعين عينة الدراسة على أن توفير مساكن للحالات المتضررة من السيول أو الأزمات والكوارث من أهم عوامل تحقيق الأمن المجتمعي في المملكة العربية السعودية، وقد لمسنا ذلك أثناء العديد من الأزمات والكوارث والدور الكبير الذي قامت به بعض الجمعيات التطوعية في توفير مساكن للحالات المتضررة من السيول وغيرها.

جاءت العبارة رقم (8) (المساهمة في بناء وحدات سكنية للفقراء) في الترتيب الثاني من بين فقرات الاستبيان، وذلك بمتوسط حسابي (4,53) وانحراف معياري (0,86) مما يؤكد اتفاق أراء المتطوعين عينة الدراسة على أن المساهمة في بناء مساكن لغير القادرين في المناطق الفقيرة أو المتضررة أيضاً من أهم أدوار الجمعيات والمؤسسات التطوعية من خلال فتح باب التبرعات وجذب رجال الأعمال والمتطوعين من أهل الخير للمساهمة في مثل هذه الأعمال الخيرية، كل ذلك يعد بعد هام من أبعاد تحقيق الأمن المجتمعي للسكان.

جاءت العبارة رقم (5) (مطالبة الجهات الحكومية بتوفير المسكن الصحي للفئات الأولى بالرعاية) في الترتيب الثالث من بين فقرات الاستبيان، وذلك بمتوسط حسابي (4,45) وانحراف معياري (0,75) مما يؤكد اتفاق أراء المتطوعين عينة الدراسة على أن إستراتيجية مطالبة الجمعيات والمؤسسات التطوعية للجهات الحكومية بتوفير المسكن الصحي للفئات الأولى بالرعاية، تعد من أهم الاستراتيجيات التي تسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وضمان إرساء حقوق المواطن، فالجمعيات التطوعية كقطاع ثالث تعمل في إطار السياسة الاجتماعية للقطاع الحكومي من أجل مساعدته ومساندته في سد الثغرات والفجوات في الخدمات الاجتماعية، ومن هنا فالمطالبة والمدافعة عن حقوق الفئات الأولى بالرعاية تحقق الأمن المجتمعي بشكل جيد وفعال. وهذا ما أكدت علية نتائج دراسة سليمان (2000م)

ودراسة نيجت أوسكار Oskar Negt (2000). من أن الجمعيات التطوعية كقطاع ثالث تعمل في إطار السياسة الاجتماعية للقطاع الحكومي من أجل مساعدته ومساندته في سد الثغرات والفجوات في الخدمات الاجتماعية

الإجابة على التساؤل الثالث: ما دور العمل التطوعي في تحقيق الأمن الاجتماعي في المجتمع السعودي؟

جدول رقم (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة على دور العمل التطوعي في تحقيق الأمن الاجتماعي في المجتمع السعودي

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة
1	المساهمة في المحافظة على البيئة من التلوث.	4.22	0.74	مرتفع
2	زيادة الاهتمام بالعاملين من محدودي الدخل.	3.70	0.85	مرتفع
3	المساهمة في إرساء قيم المواطنة.	3.36	0.70	مرتفع
4	المساهمة في تنمية الوعي بترشيد الاستهلاك.	4.63	0.83	مرتفع
5	زيادة الإحساس بالولاء والانتماء للمجتمع.	4.39	0.77	مرتفع
6	المساعدة في شعور المواطن بالأمن على ممتلكاته.	3.36	0.88	مرتفع
7	المساهمة في تقليل مخاطر العنف في المجتمع.	4.55	0.69	مرتفع
8	المساهمة في حل مشكلات فئات المجتمع المختلفة.	3.73	0.80	مرتفع

يتضح من نتائج الجدول السابق:

أن دور العمل التطوعي في تحقيق الأمن الاجتماعي في المجتمع السعودي جاء على النحو التالي:

جاءت العبارة رقم (4) (المساهمة في تنمية الوعي بترشيد الاستهلاك) في الترتيب الأول من بين فقرات الاستبيان، وذلك بمتوسط حسابي (4,63) وانحراف معياري (0,83) مما يؤكد اتفاق أراء المتطوعين عينة الدراسة على أن المساهمة في تنمية الوعي بترشيد الاستهلاك يعد بعد هام من أهم أبعاد الأمن الاجتماعي والمجتمعي، وذلك من خلال تنمية ثقافة الأسرة السعودية بضرورة الادخار والتوفير وترشيد الاستهلاك، خاصة أننا كمجتمع سعودي أصبحنا من المجتمعات الاستهلاكية بشكل كبير، وأصبحت الأسرة السعودية تحتاج بصفة مستمرة لتنمية وعيها ونشر ثقافة الاستهلاك الايجابي، وهذا ما تقوم به الجمعيات التطوعية من خلال برامجها وأنشطتها وفعاليتها في محيط المنطقة السكنية التي تتواجد في نطاقها.

جاءت العبارة رقم (7) (المساهمة في تقليل مخاطر العنف في المجتمع) في الترتيب الثاني من بين فقرات الاستبيان، وذلك بمتوسط حسابي (4,55) وانحراف معياري (0,69) مما يؤكد اتفاق أراء المتطوعين عينة الدراسة على أن المساهمة في تقليل مخاطر العنف في المجتمع السعودي من أهم أدوار الجمعيات التطوعية، خاصة العاملة في مجال مكافحة العنف الأسري سواء الموجه ضد الأطفال والمراهقين أو المرأة أو المسنين، وتقليل مخاطر العنف بكافة أنواعه من أهم أبعاد تحقيق الأمن الاجتماعي في المجتمع السعودي.

جاءت العبارة رقم (5) (زيادة الإحساس بالولاء والانتماء للمجتمع) في الترتيب الثالث من بين فقرات الاستبيان، وذلك بمتوسط حسابي (4,39) وانحراف معياري (0,77) مما يؤكد اتفاق أراء المتطوعين عينة الدراسة على أن زيادة الإحساس بالولاء والانتماء للمجتمع السعودي دور هام من أدوار الجمعيات التطوعية التي تعمل على تحقيقه بصفة مستمرة من خلال العديد من الأنشطة والفعاليات والتي من أهمها الاحتفال باليوم الوطني للملكة العربية السعودية وربط النشء والشباب السعودي بهذا اليوم ذا الأثر القوي في تنمية قيم المواطنة الايجابية، بالإضافة إلى تحفيز وتشجيع جنودنا البواسل في الحد الجنوبي ومؤازرتهم بصفة مستمرة، كل ذلك يعزز من تحقيق الأمن الاجتماعي والمجتمعي في المملكة العربية السعودية.

الإجابة على التساؤل الرابع: ما دور العمل التطوعي في تحقيق الأمن الاقتصادي في المجتمع السعودي؟

جدول رقم (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة على دور العمل التطوعي في تحقيق الأمن الاقتصادي في المجتمع السعودي

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة
1	المساهمة في حصول المواطن على الدعم الذي يستحقه.	3.39	0.90	مرتفع
2	إحداث التوازن بين الدخول والاحتياجات.	3.78	0.83	مرتفع
3	المساهمة في زواج الفتيات الفقيرات.	4.63	0.75	مرتفع
4	توفير الاحتياجات الأساسية لغير القادرين.	4.75	0.77	مرتفع
5	الاهتمام بمساعدة المتعثرين في سداد القروض.	3.69	0.69	مرتفع
6	مساعدة العاطلين عن العمل على إقامة	4.89	0.83	مرتفع

	مشروعات صغيرة.			
7	المساهمة في تسويق منتجات المشروعات الصغيرة.	3.56	0.87	مرتفع
8	المساهمة في الترويج للمنتج الوطني في المجتمع السعودي.	4.19	0.79	مرتفع

يتضح من نتائج الجدول السابق:

أن دور العمل التطوعي في تحقيق الأمن الاقتصادي في المجتمع السعودي جاء على النحو التالي:

جاءت العبارة رقم (6) (مساعدة العاطلين عن العمل على إقامة مشروعات صغيرة) في الترتيب الأول من بين فقرات الاستبيان، وذلك بمتوسط حسابي (4,89) وانحراف معياري (0,83) مما يؤكد اتفاق أراء المتطوعين عينة الدراسة على أن مساعدة الشباب ن عن العمل على إقامة مشروعات صغيرة، من أهم أنشطة بعض الجمعيات التطوعية، والتي تسهم من خلالها في حصر الشباب الباحثين عن وظائف ومساعدتهم في بدء مشاريع خاصة بهم وتوفير كافة الإمكانيات المطلوبة لنجاح تلك المشاريع ومتابعتهم بصفة مستمرة، ويعد ذلك بعد هام من أبعاد تحقيق الأمن الاقتصادي لهؤلاء الشباب من خلال توفير دخل شهري مناسب يضمن لهم مستوى معيشي لائق لهم ولأسرهم.

جاءت العبارة رقم (4) (توفير الاحتياجات الأساسية لغير القادرين) في الترتيب الثاني من بين فقرات الاستبيان، وذلك بمتوسط حسابي (4,75) وانحراف معياري (0,77) مما يؤكد اتفاق أراء المتطوعين عينة الدراسة على أن توفير الاحتياجات الأساسية لغير القادرين سواء المواطنين أو المقيمين، وخاصة المتعطلين عن العمل، وقد ظهر ذلك جلياً وقت الأزمات والتعطل عن العمل، فقد قدمت تلك الجمعيات التطوعية العديد من المساعدات المادية والعينية طوال فترات تعثر الأفراد الغير قادرين.

جاءت العبارة رقم (3) (المساهمة في زواج الفتيات الفقيرات) في الترتيب الثالث من بين فقرات الاستبيان، وذلك بمتوسط حسابي (4,63) وانحراف معياري (0,75) مما يؤكد اتفاق أراء المتطوعين عينة الدراسة على أن المساهمة في زواج الفتيات الفقيرات من أهم أنشطة بعض الجمعيات التطوعية السعودية، من خلال حصر هؤلاء الفتيات المقبلات على الزواج سواء من اليتيمات أو غير القادرات وتوفير كافة احتياجاتهم سواء المادية أو العينية لمساعدتهم على الزواج وبداية حياة أمنه وكريمة.

الإجابة على التساؤل الخامس: ما أهم المشكلات التي تواجه العمل التطوعي في تحقيق الأمن المجتمعي في المملكة العربية السعودية؟

جدول رقم (13) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة على أهم المشكلات التي تواجه العمل التطوعي في تحقيق الأمن المجتمعي في المملكة العربية السعودية

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة
1	عدم استثمار الموارد البشرية بالمؤسسات التطوعية بشكل جيد.	4.77	0.71	مرتفع
2	ضعف ثقافة العمل الجماعي ببعض المؤسسات التطوعية.	3.81	0.74	مرتفع
3	عدم التنسيق بين المؤسسات التطوعية في تحقيق أهدافها.	4.53	0.89	مرتفع
4	ضعف الاستفادة من التخطيط الاستراتيجي بالمؤسسات التطوعية.	3.66	0.90	مرتفع
5	نقص عدد الخبراء والمتخصصين بالمؤسسات التطوعية.	4.29	0.81	مرتفع
6	كثرة اللوائح والقوانين التي ترتبط بنشاط المؤسسات التطوعية.	3.15	0.83	مرتفع
7	نقص المهارات والخبرات عند بعض الأعضاء بالمؤسسات التطوعية.	3.49	0.80	مرتفع
8	عدم التقييم المستمر لإنجازات المؤسسات التطوعية في المجتمع السعودي.	4.33	0.78	مرتفع

يتضح من نتائج الجدول السابق:

أن أهم المشكلات التي تواجه العمل التطوعي في تحقيق الأمن المجتمعي في المملكة العربية السعودية جاءت على النحو التالي:

جاءت العبارة رقم (1) (عدم استثمار الموارد البشرية بالمؤسسات التطوعية بشكل جيد) في الترتيب الأول من بين فقرات الاستبيان، وذلك بمتوسط حسابي (4,77) وانحراف معياري (0,71) مما يؤكد اتفاق أراء المتطوعين عينة الدراسة على أن عدم استثمار

المتطوعين بشكل جيد وقدراتهم ومهارتهم يعد من أهم معوقات العمل التطوعي، حيث أن التوظيف الجيد لقدرات ومهارات المتطوعين ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب، يعد من أهم مقومات نجاح العمل التطوعي.

جاءت العبارة رقم (3) (عدم التنسيق بين المؤسسات التطوعية في تحقيق أهدافها) في الترتيب الثاني من بين فقرات الاستبيان، وذلك بمتوسط حسابي (4,53) وانحراف معياري (0,89) مما يؤكد اتفاق أراء المتطوعين عينة الدراسة على أن عدم التنسيق بين المؤسسات التطوعية يسبب التضارب في تقديم الخدمات والازدواجية، واستفادة بعض الأفراد من أكثر من جمعية، مما يضيع فرصة شخص أخر في الحصول على الخدمة، أضف إلى ذلك أن عدم التنسيق يؤدي إلى ضعف التكامل والشمولية في تقديم الخدمات التطوعية.

جاءت العبارة رقم (8) (عدم التقييم المستمر لإنجازات المؤسسات التطوعية في المجتمع السعودي) في الترتيب الثالث من بين فقرات الاستبيان، وذلك بمتوسط حسابي (4,33) وانحراف معياري (0,78) مما يؤكد اتفاق أراء المتطوعين عينة الدراسة على أن عدم التقييم المستمر لإنجازات المؤسسات التطوعية، يجعل من الصعوبة بمكان تطوير خدمات تلم المؤسسات وضمان جودتها، فجميع المؤسسات في حاجة إلى تقييم خدماتها سواء تقييم مبدئي أو مرحلي أو نهائي، وسواء تقييم داخلي أو تقييم خارجي، حتى تضمن الوقوف على سلبياتها وايجابياتها أولاً بأول من أجل مواجهة السلبيات وتغيير المسار في حالة انحرافه عن ما خطط له، وكذلك تعضيد الايجابيات وتفعليها بشكل أكبر. وهذا ما أكدت علية نتائج دراسة Martina (2009) ودراسة مدحت (2000م).

الإجابة على التساؤل السادس: ما أهم المقترحات لتفعيل دور العمل التطوعي في تحقيق الأمن المجتمعي في الملكة العربية السعودية؟

جدول رقم (14) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة على أهم المقترحات لتفعيل دور العمل التطوعي في تحقيق الأمن المجتمعي في الملكة العربية السعودية

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة
1	التنسيق بين المؤسسات التطوعية من أجل تحقيق أهدافها بشكل تكاملي.	3.74	0.80	مرتفع
2	زيادة عدد الخبراء والمتخصصين بالمؤسسات التطوعية.	2.21	0.91	مرتفع
3	الاستثمار الجيد للموارد المتوفرة بالمؤسسات التطوعية.	3.24	0.73	مرتفع
4	زيادة الاعتمادات المالية المخصصة للمؤسسات التطوعية.	2.47	0.81	مرتفع

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة
5	التقييم المستمر لإنجازات المؤسسات التطوعية.	3.45	0.87	مرتفع
6	تنمية المهارات والخبرات لدى العاملين بالمؤسسات التطوعية.	3.26	0.85	مرتفع
7	نشر التجارب الناجحة للمؤسسات التطوعية في مجال تحقيق الأمن المجتمعي.	4.35	0.81	مرتفع
8	تفعيل إستراتيجية التسويق الاجتماعي لمبادرات تحقيق الأمن المجتمعي.	3.57	0.74	مرتفع

يتضح من نتائج الجدول السابق:

أن أهم المقترحات لتفعيل دور العمل التطوعي في تحقيق الأمن المجتمعي في الملكة العربية السعودية جاءت على النحو التالي:

جاءت العبارة رقم (7) (نشر التجارب الناجحة للمؤسسات التطوعية في مجال تحقيق الأمن المجتمعي) في الترتيب الأول من بين فقرات الاستبيان، وذلك بمتوسط حسابي (4,35) وانحراف معياري (0,81) مما يؤكد اتفاق أراء المتطوعين عينة الدراسة على أن نشر التجارب الناجحة للمؤسسات التطوعية سواء على المستوى المحلي (مناطق المملكة العربية السعودية) أو على المستوى الإقليمي (دول الخليج) أو على المستوى العالمي، يعزز من فكرة التنافس الايجابي والسعي للتطوير وتحقيق جودة تلك الخدمات التطوعية، كما يساهم في تجنب الأخطاء والمشكلات التي وقعت فيها المؤسسات من قبل، كل ذلك يساهم في تحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية وبأقل موارد وإمكانيات وبأقل مجهود وفي أقل وقت.

جاءت العبارة رقم (1) (التنسيق بين المؤسسات التطوعية من أجل تحقيق أهدافها بشكل تكاملي) في الترتيب الثاني من بين فقرات الاستبيان، وذلك بمتوسط حسابي (3,74) وانحراف معياري (0,80) مما يؤكد اتفاق أراء المتطوعين عينة الدراسة على أن مبادئ التنسيق والتكامل من أهم مبادئ التخطيط للأنشطة والأعمال التطوعية، وذلك منعاً للازدواجية والتكرار والتضارب، وتحقيق أقصى استفادة ممكنة لعملاء الجمعيات التطوعية.

جاءت العبارة رقم (8) (تفعيل إستراتيجية التسويق الاجتماعي لمبادرات تحقيق الأمن المجتمعي) في الترتيب الثالث من بين فقرات الاستبيان، وذلك بمتوسط حسابي (3,57)

وانحراف معياري (0,74) مما يؤكد اتفاق أراء المتطوعين عينة الدراسة على أن إستراتيجية التسويق الاجتماعي لمبادرات تحقيق الأمن المجتمعي في مجال العمل التطوعي من أهم الإستراتيجيات التي تسهم في نشر الوعي المجتمعي بأدوار ومبادرات الجمعيات التطوعية في مجال نشر وإرساء قواعد الأمن المجتمعي، ويساعد ذلك على زيادة الرعاة لتلك الجمعيات ورجال الأعمال لأن تلك الجمعيات تكسب ثقتهم وتؤكد أنها منافذ مضمونة وأمنه للأعمال الخيرية، كما يساعد على جذب المستفيدين ومساعدتهم على تلقي الخدمة على أكمل وجه ممكن.

توصيات الدراسة ومقترحاتها:

1. ضرورة تسهيل حصول المواطن على خدمات التأمين الصحي من خلال التوسع في هذه الخدمات والجهات التي تقدمها.
2. الاهتمام بخدمات الوقاية والعلاج من الأمراض المنتشرة في كل منطقة من خلال التوعية وتوفير متطلباتها.
3. تقديم خدمات صحية للفقراء بسعر رمزي عن طريق حصر الفقراء في كل منطقة والمبادرة في تحديد احتياجاتهم الصحية والعمل على تلبيتها.
4. توفير مساكن مؤقتة للحالات المتضررة، عن طريق التوسع في إنشاء المساكن الإيوائية التي تحقق هذا الغرض.
5. المساهمة في بناء وحدات سكنية للفقراء من خلال التعاون مع الجهات الحكومية والأهلية المتخصصة في هذا المجال.
6. مطالبة الجهات الحكومية بتوفير المسكن الصحي للفئات الأولى بالرعاية.
7. المساهمة في تنمية الوعي بترشيد الاستهلاك عن طريق البرامج والندوات التوعوية.
8. المساهمة في تقليل مخاطر العنف في المجتمع من خلال عقد المؤتمرات والندوات التوعوية المسهمة في ذلك.
9. زيادة الإحساس بالولاء والانتماء للمجتمع عن طريق التوعية المجتمعية الشاملة بقيمة الوطن وأهميته.
10. مساعدة العاطلين عن العمل على إقامة مشروعات صغيرة.
11. توفير الاحتياجات الأساسية لغير القادرين، المساهمة في زواج الفتيات الفقيرات.
12. نشر التجارب الناجحة للمؤسسات التطوعية في مجال تحقيق الأمن المجتمعي.
13. التنسيق بين المؤسسات التطوعية من أجل تحقيق أهدافها بشكل تكاملي.
14. تفعيل إستراتيجية التسويق الاجتماعي لمبادرات تحقيق الأمن المجتمعي.

المراجع المستخدمة

1. أبو الوفا، جمال محمد ومبروك، سحر فتحي (1996م). دور الجمعيات الأهلية في التنمية المجتمعية (دراسة على محافظة القليوبية)، المؤتمر العلمي الأول حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية في الوطن العربي، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ببنها.

2. أحمد، علي حسن (2003م). دور الشباب في العمل التطوعي، مجلة كلية التربية، جامعة قطر، العدد (144)، مارس.

3. برنامج الأمم المتحدة (1999م).

4. بشير، أحمد يوسف (2001م). القطاع التطوعي واسهاماته في تحقيق أهداف التخطيط الاجتماعي بالمحليات، بحث منشور، المؤتمر العلمي الرابع عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

5. الحسن، إحسان محمد (2009م). الأمن الاجتماعي العربي، العراق، مجلة النفط والتنمية.

6. حسين، زكريا (2015م). الأمن القومي، القاهرة، مكتبة النهضة الحديثة.

7. السروجي، طلعت مصطفى (2001م). المجتمع المدني وتداعياته على صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في المجتمع المصري نموذجاً، ورقة عمل، المؤتمر العلمي الرابع عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 28-29 مارس.

8. سليمان، هدى توفيق (2000م). تفعيل دور المنظمات الأهلية في ظل العولمة، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد الثامن، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، أبريل.

9. العامر، عثمان بن صالح (1437هـ). ثقافة التطوع لدى الشباب السعودي، دراسة ميدانية، بحث منشور بمجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد السابع.

10. عبد اللطيف، رشاد أحمد (1997م). أساسيات طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

11. العبيدي، مؤيد (2008م). الأمن الاجتماعي في الفقه الإسلامي، الكويت، مركز الدراسات العربي.

12. عمارة، محمد محمد (2003م). العلوم السياسية بين الأقلمة والعولمة "رؤية سياسية معاصرة للقرن الحادي والعشرون"، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

13. فتوح، مدحت فؤاد (2001). نظريات الممارسة في تنظيم المجتمع، القاهرة، الثقافة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع.

14. قنديل، أماني وبن نفيسة (1995م). سارة الجمعيات الأهلية في مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة.

15. مايكل وفولى (1998م). مفارقات المجتمع المدني، ترجمة أحمد إسماعيل على، الكويت، مجلة الثقافة العالمية، العدد (86) يناير، فبراير.

16. مدحت، إيهاب أحمد (2000م). إسهامات تكنولوجيا المعلومات في تفعيل أداء المنظمات الأهلية، مؤتمر الجمعيات الأهلية وتحديات القرن الحادي والعشرين الاتحاد العام للجمعيات والمنظمات الأهلية، القاهرة.

17. مركز البحوث والدراسات بالغرفة التجارية (2003م).

18. النعيم، عبدالله العلي (2005م). العمل الاجتماعي التطوعي مع التركيز على العمل التطوعي في المملكة العربية السعودية، مكتبة الملك فهد الرياض.

19. وزارة الاقتصاد والتخطيط (2011م). منشورات وزارة الاقتصاد والتخطيط(2000م- 2005م-2011م). ، المملكة العربية السعودية، الرياض.

20. يعقوب، أيمن إسماعيل وعبدا لله السلمي (2005م). إدارة العمل التطوعية واستفادة المنظمات الخيرية التطوعية "رؤية للخدمة الاجتماعية، ط (1)، الرياض، مكتبة الملك فهد.

1- Negt, Oskar (2000). Chances of A Civil Society in learning. Journal Articles, Opinion – Papers, Europe, V (5).

2- Chapman, J. (2018). Voluntary Associations, Transaction publishers, USA.

3- Harrell, E. (2008). the religious and spiritual values the motivate Older African –American women to volunteer in their communities Dissertation Abstracts international section A: Humanities and social Sciences.vol.69.

4- Kenneth, N. (2006). Social Trust and Political Disaffection: Social Capital and Democracy, Paper prepared for the EURESCO Conference on Social Capital: Interdisciplinary Perspectives, Berlin, 15-20 September

5- Moleners, K. and Lebreton, M. (2005). Voluntary Participation and Social, submitted to Elsevier Science, Marseille codex 02, France, 10 June.

6- Eduordo Fluis (1995). State and Civil Society In Argentina : A study of System Integration , New York , New School for Social Research.